



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٣) – العدد الثاني – إبريل ٢٠٢٢



إنعكاسات تبني الإطار المفاهيمي المعدل على جودة المحتوى الإخباري
للتقارير المالية

**Implications of Adopting the Revised Conceptual
Framework on the Quality of the Informative Content
of Financial Reports**

الباحثة/ هدى محمد كامل عارف

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

تحت إشراف

د/ سحر عبد الستار النقيب

أ.د/ زين العابدين سعيد فارس

مدرس المحاسبة والمراجعة

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

٢٠٢٢م

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



مستخلص:

لقد فرض عصر العولمة العديد من التغيرات على مختلف مجالات الحياة، ويعتبر التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق ونمو الشركات متعددة الجنسيات من أبرز التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال هذا العصر، ولذلك اتجهت الدول نحو الارتباط ببعضها البعض في شتى المجالات، ويتضح ذلك بصفة خاصة في مجال مهنة المحاسبة والذي يعد من أهم مجالات الاندماج والانفتاح، وبناءً عليه تأكدت أهمية توافر تقارير مالية ذات محتوى إخباري عالي الجودة، لها القدرة على تخطي حدود الدول، وترتب على ذلك توسيع قاعدة مستخدمي تلك التقارير وتنوع جنسياتهم مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن تكون هذه التقارير مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين بشكل واضح.

وبناءً على ما تقدم نجد أن جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية تتأثر بشكل كبير بالإطار المفاهيمي للتقارير المالية، باعتباره أساس إعداد تلك التقارير حيث أن التقارير المالية تعد وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتي يعتبر الإطار المفاهيمي هو قاعدة البناء لها، فالإطار المفاهيمي الجيد لا بد أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متسقة ومتوافقة من المعايير والممارسات التي تعتمد على أساس واحد في إعدادها والتي بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية، وذلك لما يوفره الإطار المفاهيمي من معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة ومعايير محاسبية ذات قوة تفسيرية تساعد مستخدمي التقارير المالية على القراءة الموحدة لتلك التقارير، مما يضيف المصداقية على المحتوى الإخباري للتقارير المالية، فتصبح مرشداً لمستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الإطار المفاهيمي المعدل، التقارير المالية، جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

Abstract:

The era of globalization has imposed many changes on various areas of life, and the tremendous progress in information technology, globalization of markets, and the growth of multinational companies are among the most prominent contemporary global developments and changes that occurred during this era. Especially in the field of accounting profession, which is one of the most important areas of integration and openness, and accordingly the importance of having financial reports with high-quality news content, which has the ability to transcend the borders of countries, has been confirmed, and this has resulted in the expansion of the base of users of these reports and the diversity of their nationalities, taking into account the need to be These reports are clearly legible and understandable to these users.

Based on the foregoing, we find that the quality of the news content of financial reports is greatly affected by the conceptual framework of financial reports, as it is the basis for preparing those reports, as the financial reports are prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS), for which the conceptual framework is the building block, A good conceptual framework must assist in the development and issuance of a consistent and compatible set of standards and practices that rely on one basis in its preparation, which in turn leads to improving the quality of the informative content of financial reports, because the conceptual framework provides information with more qualitative characteristics and stronger accounting standards. Interpretive helps users of financial reports to have a consolidated reading of those reports, which lends credibility to the informative content of financial reports, thus becoming a guide for its users to make rational decisions.

Keywords: Revised Conceptual Framework, financial reports, the quality of informative content of financial reports.



أولاً: مشكلة البحث:

لقد فرض عصر العولمة العديد من التغيرات على مختلف مجالات الحياة، ويعتبر التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق ونمو الشركات متعددة الجنسيات من أبرز التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال هذا العصر، ولذلك اتجهت الدول نحو الإرتباط ببعضها البعض في شتى المجالات، ويتضح ذلك بصفة خاصة في مجال مهنة المحاسبة والذي يعد من أهم مجالات الإندماج والإنفتاح، وبناءً عليه تأكدت أهمية توافر تقارير مالية ذات محتوى إخباري عالي الجودة، لها القدرة على تخطي حدود الدول، وترتب على ذلك توسيع قاعدة مستخدمي تلك التقارير وتنوع جنسياتهم مع الأخذ في الإعتبار ضرورة أن تكون هذه التقارير مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين بشكل واضح.

ولكي تفي التقارير المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها، يجب أن تتوافر فيها خصائص الجودة، وبذلك يتضح الاهتمام بجودة التقارير المالية من الدور الذي يلعبه المحتوى الإخباري لتلك التقارير في نجاح أو فشل المنشأة ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه، حيث أن توافر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب يدعم الإدارة في إتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت السليم، بالإضافة إلى مساعدة مستخدمي التقارير المالية في عملية صنع وإتخاذ القرار، فالقصور في جودة التقارير المالية يجعل محتواها الإخباري مضللاً مما ينعكس سلباً على قرارات المستخدمين الداخليين والخارجيين، وتتمثل أهم هذه الخصائص في (الملاءمة والتمثيل الصادق).

ثانياً: أهداف البحث:

يتمثل هدف هذا البحث في بيان أثر تطبيق الإطار المفاهيمي على الإرتقاء بمستوى جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية لتحفيز المنشآت على تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في إعداد وعرض القوائم المالية الخاصة بها، ويعد هذا بمثابة تطبيق للإطار المفاهيمي نفسه.

ثالثًا: حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتمثل حدوده في أنه لن يتناول معايير التقارير المالية الدولية إلا في حدود ما يخدم البحث.

رابعًا: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده، تتمثل خطته فيما يلي:

أولًا: خصائص الإطار المفاهيمي المعدل.

ثانيًا: أثر تطوير الإطار المفاهيمي على المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

أولًا: خصائص الإطار المفاهيمي المعدل:

يتسم الإطار المفاهيمي بعدة خصائص تساعد على القيام بدوره في الفكر المحاسبي، وتتضح تلك الخصائص في النقاط التالية:

١- الإطار المفاهيمي يتكيف مع التغييرات في بيئة الممارسة المحاسبية:

ظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل وتطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية؛ ليواكب التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والممارسات المحاسبية بصفة خاصة، ولتتماشى مع التطورات السريعة في أسواق رأس المال ومواجهة المشكلات الخاصة بالقياس المحاسبي، وكذلك المشكلات المتعلقة بالاعتراف. وبالتالي قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء مجموعة من التعديلات على الإطار المفاهيمي وتحديث لتعريفات الأصول والالتزامات، ووضع مداخل متعددة للقياس، ومعايير خاصة بالاعتراف وعدم الاعتراف، مما أدى إلى تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية عن طريق توفير مفاهيم أكثر وضوحًا وملاءمةً تعكس قدرة الإطار الجديد على التكيف مع التغييرات في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية.

٢- الإطار المفاهيمي يبسط القواعد المحاسبية المعقدة:

لقد أثرت زيادة التعقيدات في المعاملات الاقتصادية ببيئة الأعمال المحاسبية في ظل العولمة على نظم إعداد التقارير المالية، هذا إلى جانب توافر إرشادات محاسبية تعمل على هيكلة



المعاملات لتحقيق نتائج محددة، وكذلك صعوبة فهم المعايير المحاسبية ووجود معوقات في تطبيقها ترجع إلى اعتمادها على إطار مفاهيمي غير متناسق. وبناءً على ذلك عمل الإطار المفاهيمي المستحدث على تخفيض التعقيد عند إعداد التقارير المالية عن طريق تبني فلسفة المبادئ بدلاً من القواعد، حيث يسعى الإطار الجديد نحو تبسيط القواعد المعقدة وإرساء إرشادات لتوجيه الممارسات المحاسبية، فالإطار لا يعد معياراً محاسبياً، بل يعتمد على توفير إطار فكري يقوم على المبادئ وقادر على التكيف مع التغيرات وأساس لتعديل واستحداث المعايير المحاسبية.

٣- الإطار المفاهيمي الجديد يمتلك المعرفة والخبرة التراكمية:

لقد تم تحديث وتطوير أجزاء من الإطار المفاهيمي السابق لتتواءم مع التغيرات البيئية، مع الاحتفاظ بالعديد من الأجزاء بما يضمن الفعالية والاتساق، حيث تعد مكونات الإطار السابق بمثابة تراكم للخبرة العملية، فالإطار المفاهيمي الجديد اعتمد على تحديد الأولويات وتحسين الأجزاء التي لا تتواءم مع الممارسة العملية، والاحتفاظ بالأجزاء الأخرى بما لا يتعارض مع الوضع الجديد؛ لضمان اتساق الإطار الجديد مع معايير التقارير المالية الدولية حيث يعد الإطار بمثابة الأساس الفكري والمنطقي لتطوير وتحديث معايير قائمة، ووضع معايير جديدة.

ثانياً: أثر تطوير الإطار المفاهيمي على المحتوى الإخباري للتقارير المالية:

وتتناول الباحثة أهم المتغيرات التي يجب دراسة أثر تطويرها وتعديلها أو استحداثها على المحتوى الإخباري للتقارير المالية من خلال النقاط التالية:

١- أثر تطوير الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

لقد أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الإطار المعدل أربع خصائص معززة تتمثل في القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب إلى جانب الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية والتي نص عليها الإطار السابق والمتمثلة في الملاءمة، والتمثيل الصادق.

• أثر التطوير على منفعة المعلومات:

توصلت دراسة (أبو جاد الله، ٢٠١٥) إلى أن الإتجاه إلى القيمة العادلة يعد تغييراً جوهرياً في الفكر المحاسبي، حيث يعتبر بمثابة القاطرة التي تسير على خطاها العديد من

التغييرات في عناصر البناء الفكري المحاسبي، حيث تطلب ذلك حدوث تغيير في الإطار الفكري القديم وإصدار إطار فكري جديد.

وأوضحت دراسة (Boubaker et al., 2019) أن قراءة وفهم وتفسير بعض الإفصاحات يتطلب جهدًا كبيرًا من المستثمرين مستخدمي القوائم والتقارير المالية لتحليل المحتوى الإخباري الوارد بالتقارير المالية الخاصة بالمنشأة محل الاهتمام، وبذلك فإن عمليات الإفصاح الأكثر صعوبة تمثل عائقًا أمام المستثمرين لفهم وإدراك هذه الإفصاحات.

وتناولت دراسة (Davern et al., 2019) الإجابة عن التساؤل الخاص بمدى ملاءمة التقارير المالية لقرارات المستثمرين، حيث أشارت إلى أن مجموعة من الدراسات الأمريكية أكدت على انخفاض منفعة المحتوى الإخباري للتقارير المالية المعدة طبقًا للمعايير الأمريكية، ولذلك قامت الدراسة باختبار التغيير في ملاءمة التقارير المالية بهدف تقييم المنشآت الأسترالية عبر الزمن والمطبقة للمعايير الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية لا تزال ملائمة لمستخدميها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وعملت الدراسة على دعم تلك النتائج عن طريق إجراء مقابلات ميدانية أكدت على منفعة التقارير المالية لإتخاذ القرارات، وهذا يعد دليلًا على عدم دقة الإنتقادات الموجهة للتقارير المالية الدولية.

وهدفت دراسة (Salah & Abdel-Salam, 2019) إلى بيان أثر المعايير الدولية على جودة التقارير المالية مقابل المعايير الوطنية، حيث تم إجراء إختبار على عينة مكونة من ٢٦ شركة من ٨ قطاعات من الشركات المقيدة ببورصة تايوان، واستخدمت الدراسة ثلاث مقاييس هي: "المقياس العكسي لإدارة الأرباح"، "المحتوى المعلوماتي للأرباح"، "التحفظ مقاسًا بتوقيت الإعتراف بالخسائر مقارنةً بالمكاسب". وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لم يؤثر على التحفظ المحاسبي، ولم يؤثر على المحتوى المعلوماتي للأرباح إلا أنه أدى إلى خفض تمهيد الأرباح.

كما أوضحت دراسة (Moura & Gupta, 2019) أثر تبني المعايير الدولية على تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح ويتم ذلك من خلال التطبيق على خمس دول من أمريكا اللاتينية حيث تتميز بضعف بينتها المؤسسية والتشريعية من ناحية حماية المستثمرين، على العكس من الولايات المتحدة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية



يعمل على تحسين البيئة المعلوماتية للمحللين، وأكدت نتائج الدراسة على أن تطبيق المعايير له آثار إيجابية تتضح من خلال تحسين دقة المعلومات وبالتالي تحسن دقة تنبؤات المحللين.

وتوصلت الباحثة إلى أن هناك تعارض بين الدراسات في هذا المجال، حيث وجدت أنه في الدول التي تلزم بشكل صارم على تطبيق المعايير الدولية وحماية المستثمرين، يكون الأثر إيجابي مقارنةً بالدول الأقل قوة تشريعياً ومؤسسياً، ويعود ذلك إلى أن أثر تبني المعايير الدولية على جودة التقارير المالية يتوقف على السياق المؤسسي الذي يتم التطبيق فيه.

وتشير دراسة (الصاوي، ٢٠٢٠) إلى أن الخصائص النوعية المعززة تحسن منفعة المعلومات، إلا أنها لا يمكنها أن تجعل المعلومات غير المفيدة ذات نفعية لمتخذي القرار. هذا إلى جانب أن الإطار الجديد وضع قيد التكلفة على إنتاج المعلومات، باعتبار أن المعلومات سلعة اقتصادية تتمثل تكاليفها في تكاليف تجميع وتشغيل ومراجعة البيانات بالإضافة إلى تكاليف نشر وتحليل وتفسير تلك المعلومات، في حين أن منفعة تلك المعلومات تتمثل في مقدرتها على تحسين عملية اتخاذ القرارات المختلفة. وبناءً على ذلك يجب الأخذ في الاعتبار تكلفة المعلومات والمنفعة المتوقعة منها عند اتخاذ القرارات الخاصة بإنتاج المزيد من المعلومات.

• أثر التطوير على التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر):

تشير دراسة (فؤاد، ٢٠١٦) إلى أنه بالرغم من إلغاء مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ٢٠١٠م إلا أنه عملياً مازال موجود في العديد من المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث تناولت الدراسة أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على ممارسات التحفظ المحاسبي وإنعكاساتها على جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي تم الإستناد إليها لاستبعاد مفهوم التحفظ المحاسبي لا تتحقق عند الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة المفهوم إلى الإطار المفاهيمي كأحد خصائص المعلومات المحاسبية.

كما تشير دراسة (كعموش، ٢٠١٩) أن مفهوم الحيطة والحذر الذي تمت إعادته مرة أخرى إلى الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م، يختلف عن التحفظ المحاسبي بمفهومه التقليدي، فقد تمت إعادته بمفهوم جديد يدعم الحيادية، حيث يشير إلى ممارسة الحذر عند ممارسة

الأحكام المطلوبة في ظل عدم التأكد، وبالتالي فهي تشبه بذل العناية المهنية عند إتخاذ الأحكام الشخصية والتقديرية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد نماذج قياس جديدة ودراسات حديثة تتناول مفهوم الحيطة والحذر الجديد وفقاً للإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م.

وتوصلت دراسة (Hong & Lobo, 2019) إلى أن الإلتزام بتطبيق الحيطة والحذر يحد من مشكلات نقص الاستثمار خصوصاً إذا ما واجهت الشركات تحديات في تمويل الإستثمارات، حيث أن تطبيق الحيطة والحذر يؤدي إلى زيادة التمويل الخارجي، وتؤكد الدراسة على أن الآثار السلبية للتغيرات في التدفقات النقدية أقل بالنسبة للشركات التي تلتزم بتطبيق الحيطة والحذر بصفة عامة وبصفة خاصة إذا كان هناك خلافات بين حاملي الديون وأصحاب الأسهم.

كما توصلت دراسة (Juniarti et al., 2018) إلى أن الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية في أندونيسيا أدى إلى انخفاض التحفظ المحاسبي حيث أن حساسية الأرباح كانت أكبر تجاه الخسائر قبل تبني المعايير الدولية وانخفضت تلك الحساسية بعد تطبيق المعايير الدولية.

وأثبتت دراسة (Black et al., 2018) أنه كلما زاد إعتداد الشركات على قياس القيمة العادلة كلما زاد طلب المستثمرين على تطبيق التحفظ المشروط، وعلى الرغم من استبعاد مفهوم التحفظ من الإطار المفاهيمي السابق ٢٠١٠م إلا أن الإنتقادات والضغط التي مارسها أصحاب المصالح جعلت مجلس معايير المحاسبة الدولية يعيد المفهوم مرة أخرى للإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م باعتباره أحد الخصائص الهامة بنظام المعلومات المحاسبي.

تناولت دراسة (Hsieh & Novoselov, 2019) العلاقة بين قيمة المنشأة ومستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس Tobin، وتوصلت إلى أن المنشآت التي تتبع إستراتيجية المنقب والأكثر تحفظاً تكون قيمتها وأرباحها أعلى من المنشآت التي تتبع إستراتيجية عمل المدافع، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنه من أسباب زيادة التحفظ في التقارير المالية هو زيادة الغموض الذي تواجهه المنشآت، حيث يستلزم ذلك الغموض الحذر والتركيز على النتائج السلبية أكثر من الإيجابية لتخفيض احتمال الفشل في المستقبل وبناءً على ذلك فالمنشآت التي تتبع إستراتيجية عمل المنقب تقدم تقارير أكثر تحفظاً من المنشآت التي تتبع إستراتيجية عمل المدافع.



وتشير أيضًا دراسة (السيد و الرشيدى، ٢٠٢٠) إلى وجود علاقة سواء قبل أو بعد تطبيق الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م بين التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية وقيمة الشركة، حيث تزداد قيمة الشركة بزيادة التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية وتنخفض قيمة الشركة بانخفاض التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية، إلا أنه من المحتمل أن تختلف قوة هذه بعد الإلتزام بتطبيق الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م لأنه ركز على تطبيق الحيطة بمعنى الحذر مع الأخذ في الإعتبار أن الإتجاه في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل عام يبتعد عن الحيطة والحذر إلا في بعض الحالات الخاصة حيث تشير بعض المعايير إلى مضمون الحيطة والحذر. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الإعتبار القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمحدد هام لقيمة الشركة بعد تطبيق الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م حيث أن المقاييس التقليدية للحيطة والحذر لم تعد ذات علاقة قوية بقيمة الشركة ويرجع ذلك لإعادتها مرة أخرى في الإطار بمفهوم مختلف.

• أثر التطوير على جودة الأرباح المحاسبية:

توصلت دراسة (Liu et al., 2019) إلى أن الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تقليص ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية مما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية وزيادة جودة الأرباح المحاسبية، وأكدت الدراسة على وجود علاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات قبل تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، ووجود علاقة طردية بعد تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، أي أنه أدى إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وارتفاع جودة الأرباح المحاسبية.

وترى الباحثة أن الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨ للتقارير المالية ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية وكافة أصحاب المصالح، وساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات فأصبحت الأرباح المحاسبية قادرة على الإستمرار والتنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل، مما ساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

٢- أثر تحديث مفاهيم بنود القوائم المالية:

• أثر التحديث على مداخل القياس والقيمة العادلة:

تناولت دراسة (Taylor & Kevin, 2017) اختبار القيمة الملائمة لقياس القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث وتأثيرها على الأرباح والخسائر غير المحققة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع ومدى الارتباط بينها وبين العوائد السوقية للأسهم ومدى تأثير هذه العلاقة بالأزمة المالية العالمية. وتوصلت إلى أن درجة الثقة في قياس القيمة العادلة للمستوى الثالث يكون أقل موثوقية من المستوى الأول والثاني، وبناءً عليه فإن تقديرات الأرباح غير المحققة تكون مبالغ فيها كما أن الخسائر غير المحققة تكون أقل بالنسبة للمنشأة في حالة زيادة أصولها المقيمة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث.

كما توصلت دراسة (Ibidunnia & Okerea, 2018) إلى وجود علاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية ومحاسبة القيمة العادلة، حيث أثبتت الدراسة أنه لا يوجد تصور واضح لدى المستخدمين عن كيفية استخدام وتطبيق القيمة العادلة خاصة في ظل وجود سوق غير نشط. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Hsu & Wu, 2019) إلى ارتباط الإعراف بالقيمة العادلة للإستثمارات العقارية بمخاطر إنهيار أسعار الأسهم بدرجة أكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية، على الرغم من أن الحوكمة القوية تحد من ذلك التأثير.

استهدفت دراسة (أحمد ، ٢٠١٩) دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي بالتطبيق على قطاع البنوك، وتناولت الدراسة ذلك من خلال المقارنة بين أثر القياس وفقاً للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية على متغيرات العوائد والأسعار السوقية للأسهم ونصيب السهم من الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أن معلومات القيمة العادلة ذات تأثير معنوي على جودة التقارير المالية والعوائد السوقية للأسهم مقارنةً بالتكلفة التاريخية، كما أن لها تأثير غير معنوي على الأسعار السوقية للأسهم ونصيب السهم من الأرباح وعلاقة طردية مع الحجم معنوية بالنسبة لمتغير الموجودات وغير معنوية لعدد الأسهم وعلاقة عكسية مع الحوكمة.

هدفت دراسة (مسعود، ٢٠٢٠) إلى دراسة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر إنهيار أسعار الأسهم وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة



المصرية، وتوصلت إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية لها دورًا جوهريًا في تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال دورها في تقليل تخزين أو حجب الأخبار السيئة وهو ما قد يمكن الإستدلال عليه من خلال بعض المؤشرات مثل انخفاض غموض إعداد التقارير المالية، زيادة مستوى الشفافية، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية وزيادة التحفظ المحاسبي وزيادة المراجعة وزيادة الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية، وتخفيض ممارسة التجنب الضريبي وتخفيض إدارة الأرباح وتخفيض تكاليف الوكالة.

وأكدت دراسة (Yao et al., 2018) على أن استخدام القيمة العادلة للأدوات المالية يؤدي إلى إستقرار الأرباح إذا كانت القيمة العادلة تعتمد على أسعار السوق، أما القيمة العادلة التقديرية ليست متعلقة باستقرار الأرباح، هذا بالإضافة إلى أن التقرير عن نتائج القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مقابل الدخل الشامل الآخر تؤثر أيضًا على إستقرار الأرباح، هذا إلى جانب وجود رابط قوي بين كلاً من القوة التشريعية والعوامل المؤسسية والقيمة التنبؤية للقيمة العادلة.

وكذلك أثبتت دراسة (Mirza et al.m 2019) أن الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨ يشير إلى أن تسجيل الأرباح على أساس الإستحقاق هي المعلومات المالية الأساسية في عملية إتخاذ القرار حيث أن المحاسبة على أساس الإستحقاق تعمل على تسجيل المعاملات المالية التي لها آثار نقدية للمنشأة في فترات حدوث المعاملات الفعلية، حيث تساعد هذه المعلومات المستثمرين في إتخاذ القرارات من خلال تقديم نظرة عامة عن القوة والضعف المالي للمنشأة.

وتوصلت الباحثة مما تقدم إلى إنقسام آراء الباحثين والدراسات التي تناولت أثر تبني الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لمدخل الميزانية في القياس وما ترتب عليه من استخدام القيمة العادلة في القياس فيؤكد البعض على أن الإلتزام بتطبيق معايير التقارير الدولية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى قرارات رشيدة وأخطاء أقل، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك الإلتزام يؤدي إلى تراكم وهمي للأرباح في حقوق الملكية.

• أثر التحديث على مبدأ المقابلة:

أوضحت دراسة (Srivastava, 2014) أنه بالرغم من أن مبدأ المقابلة يعد أحد أهم المبادئ المحاسبية لقياس الربح المحاسبي، إلا أن هناك العديد من الأدلة التي تفيد انخفاض

المقابلة بين الإيرادات والمصروفات عبر الزمن والذي يعود إلى عوامل مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية أو عوامل مرتبطة بالتغير في المعالجات المحاسبية والمعايير.

كما أشارت دراسة (كعموش، ٢٠١٦) إلى أن انخفاض القوة التنبؤية للأرباح وتقلبها بدرجة كبيرة يرجع إلى انخفاض المقابلة، التي كانت تقدم معلومات نافعة إلا أن تبني الإطار لمدخل الميزانية والتوسع في استخدام القيمة العادلة جعلها تنخفض عبر الزمن. وأكدت الدراسة على أن تبني مصر للمعايير الدولية جزئياً في عام ٢٠٠٦ أدى إلى انخفاض المقابلة وبالتالي انخفاض القدرة التنبؤية للأرباح وزيادة درجة تقلبها.

وتوصلت الباحثة من خلال استقراء وفهم وتحليل الإطار الجديد إلى أنه نص على أن المقابلة ليست هدفاً من أهدافه، كما نص على التوجه إلى مدخل الميزانية الذي ينصب اهتمامه نحو قياس الربح الشامل وتبني مدخل القيمة العادلة في القياس، والابتعاد عن مدخل قائمة الدخل لقياس الربح المحاسبي.

٣- أثر تطوير مفهوم الاعتراف و استحداث مفهوم عدم الاعتراف:

أشارت دراسة (Gordon et al., 2015) إلى أن المنشأة يجب عليها الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات الخاصة بها ما لم يوجد معيار محاسبي ينص على عدم اعتراف المنشأة بالأصل أو الإلتزام لأن ذلك سيكون غير ملائم، أو لأن القياس المتبع لن يؤدي إلى التمثيل الصادق.

هذا بالإضافة إلى أن المعايير المحاسبية قد تتطلب عدم الاعتراف ببعض البنود في القوائم المالية في حين أن تلك البنود تفي بتعريفات الأصول والإلتزامات، ويتم الاكتفاء بالإفصاح عنها في القوائم المالية. وتوضح الدراسة أنه لم يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المتعلقة بالمشتقات المالية مثل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بعنوان "الأدوات المالية"، كما لم يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) بل تتم المحاسبة عنها كإيرادات أو مصروفات على أساس القسط الثابت.

كما أوضحت دراسة (Brouwer et al., 2017) أن الإطار المفاهيمي للتقارير المالية يهتم بالقوائم المالية ذات الغرض العام، ويتم تطبيقه على القوائم المالية لكل المنشآت التجارية والصناعية وكذلك منشآت الأعمال، وتوفر تلك القوائم احتياجات أغلب مستخدميها، هذا



بالإضافة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8) بعنوان "السياسات المحاسبية" يطلب من معدي القوائم المالية ضرورة الأخذ في الاعتبار تعريفات الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ومعايير الاعتراف والمداخل الخاصة بقياس الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات عند القيام بوضع أو تطبيق سياسة محاسبية عند غياب معايير التقارير المالية الدولية التي تنطبق على حدث أو معاملة خاصة. وبالرغم من ذلك فقد واجه الإطار بعض الصعوبات في تطبيقه عند تطوير أو تحديث معايير التقارير المالية الدولية لذلك فقد تعرض الإطار للعديد من الانتقادات التي نادى بضرورة تطويره وتحديثه.

وباستقراء العديد من الدراسات وجدت الباحثة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يقدّم بتطبيق مفاهيم ومعايير الاعتراف طبقاً للإطار المفاهيمي عند وضع وتطوير المعايير المحاسبية، حيث أن هناك عدة معايير تتطلب الاعتراف بالأصول والإلتزامات حتى وإن لم يكن هناك تدفقات داخلة أو خارجة من المنافع الاقتصادية. ونتيجة لذلك قدم الإطار المفاهيمي الجديد تحديثاً خاصاً لمعايير الاعتراف بالأصول والإلتزامات في القوائم المالية، حيث تعد التعريفات الجديدة للأصول والإلتزامات بمثابة أساس مفاهيمي جديد لتعديل وتطوير معايير محاسبية متسقة، وكذلك قدم إرشادات تخص عدم الاعتراف بالأصول والإلتزامات في القوائم المالية.

٤- أثر استحداث إطار شامل ومتسق للعرض والإفصاح:

وتوصلت دراسة (Cascino et al., 2016) إلى اعتقاد المستثمرين بصفتهم مستخدمى التقارير المالية أن تلك التقارير هي أهم مصادر المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يرى المستثمرون أن القوائم المالية ملائمة أكثر لهدف التقييم عن هدف المساءلة في حين أنها مهمة أيضاً في تقييم أداء الإدارة. وتؤكد الدراسة على أن استخدام المستثمرين المحتوى الإخباري للتقارير المالية بهدف تقييم أداء الإدارة يتطلب إستبعاد بعض نتائج الأعمال التي من الممكن أن تكون مناسبة لتقييم المنشأة، ولكنها ليست مناسبة لتقييم الإدارة مثل التغيرات في قيمة الأدوات المالية أو قيمة إلتزامات المعاشات، ولذلك ينبغي على واضعي المعايير إصدار توضيح بشأن أهداف المعلومات المختلفة، فالأهداف المختلفة تتطلب مداخل مختلفة للقياس.

وتناولت دراسة (Georgiou, 2018) أنه تم إعادة مفهوم المساءلة في الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م، بعد أن تم إلغاؤه في الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ٢٠١٠م كأحد الأهداف الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية، وأكدت الدراسة على أن الاتجاه نحو تطبيق القيمة العادلة يوفر معلومات ذات نفعية أقل فيما يخص مساءلة الإدارة، والذي يعتبر من أهم احتياجات المستثمرين للمعلومات، ووجهت الدراسة إنتقادًا للمجلس بشأن تجاهله لاحتياجات المستثمرين الحقيقية.

وأوضحت دراسة (كعموش، ٢٠١٩) أن الإرشادات التي طرحها الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨م بخصوص العرض والإفصاح تسلط الضوء بشكل واضح على أن العرض يجب أن يدعم نفعية المعلومات المحاسبية عن طريق تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بما يحقق الهدف العام من إعداد وعرض القوائم المالية.

وتؤكد دراسة (Pelger, 2020) أن إعادة إدراج مفهوم المساءلة مرة أخرى كهدف رئيسي لإعداد وعرض القوائم المالية يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، ويدعم الكفاءة الاقتصادية ويحسن تخصيص الموارد وذلك في ضوء مدخل النظرية الإيجابية ونظرية الوكالة، بما يفرض على مجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة تطوير المعايير المحاسبية للحد من قدرة المنشأة على التلاعب ووضع ضوابط حقيقية للرقابة والمساءلة.

ومما سبق تخلص الباحثة إلى أن التعديلات الجوهرية التي أجريت على الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، تضمنت إيضاح لبعض الجوانب الهامة من أهمها أن المعلومات اللازمة لتحقيق الهدف من إعداد التقارير المالية تشتمل على المعلومات المستخدمة في مساءلة الإدارة وتقييم مستوى إشراف الإدارة على موارد المنشأة، إلى جانب إيضاح أهمية مفهوم الحيطة والحذر وتغليب الجوهر على الشكل عند القيام بإعداد التقارير المالية، كما أن تلك التعديلات أوضحت ارتفاع مستوى عدم التأكد في القياس قد يؤدي إلى معلومات مالية غير ملائمة أو أقل ملاءمة، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه الإطار من تعريفات جديدة أكثر وضوحًا للأصول والإلتزامات وكذلك الإرشادات التي تعزز وتدعم تلك التعريفات.



الخلاصة والنتائج والتوصيات:

استهدف هذا البحث بيان أثر تبني الإطار المفاهيمي الجديد للتقارير المالية على جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

١- يتسم الإطار المفاهيمي المعدل بأن له القدرة على التكيف مع التغييرات المتسارعة التي تحدث في بيئة الأعمال، حيث يساعد في دعم وتحسين التقارير المالية بما يدعم ويعزز إمكانية القابلية للمقارنة على المستويين المحلي والدولي.

٢- يرتبط مفهوم جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية ارتباطاً وثيقاً بمهنة المحاسبة بداية من وضع وإرساء المعايير المحاسبية، مروراً بالممارسات المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وصولاً إلى المنتج النهائي لتلك العملية وهو التقرير المالي.

٣- تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية هو الهدف الرئيسي للإطار المفاهيمي من خلال تحديث وتطوير المفاهيم التي يبنى عليها إعداد القوائم المالية.

٤- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل وتطوير الإطار المفاهيمي السابق من أجل تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من المفاهيم الأكثر وضوحاً وحدائثاً.

وتوصي الباحثة بما يلي:

١- ضرورة اهتمام المؤسسات الأكاديمية مثل المعاهد والجامعات المصرية بتطوير وتحديث وتنقيح المقررات الخاصة بمجال المحاسبة المالية من أجل إدراج دراسة الإطار المفاهيمي المعدل لإعداد التقارير المالية ضمن المقررات الدراسية.

٢- كما توصي يجب تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية عن طريق تطوير وتنقيح الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بصفة دورية، وذلك لأن القصور في الإطار يؤثر سلباً على التقارير المالية بحيث يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات مستخدميها.

٣- وأخيرًا توصي الباحثة بالسعي نحو الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تبني الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، والسباق في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وتشجيع ثقافة التبادل المعرفي في هذا المجال.



المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- حنان حسن على أبو جاد الله، "منفعة المعلومات المحاسبية في ضوء المتغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثالث، ٢٠١٥.
- ٢- داليا عادل عباس السيد، طارق عبد العظيم الرشيدي، "أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر ٢٠١٨ على تطبيق الحيطة والحذر وحقوق الملكية وعلاقتها بقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الثاني، مايو ٢٠٢٠.
- ٣- ريمون ميلاد فؤاد، "أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS - IFRS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ٢٠، ٢٠١٦.
- ٤- سناء ماهر محمدي مسعود، "قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر إنهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد الثالث، ٢٠٢٠.
- ٥- شريف علي خميس كعموش، "تطور المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وخصائص الربح المحاسبي عبر الزمن - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، السنة العشرون، يوليو ٢٠١٦.
- ٦- _____، "أثر تطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية على نظرية المحاسبة"، المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة - تحديات وآفاق مهنة المحاسبة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، نوفمبر ٢٠١٩م.

٧- عفت أبو بكر محمد الصاوي، "الإطار المفاهيمي الجديد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية - مبررات التطوير ومردوده من منظور معدي القوائم المالية - دراسة انتقادية وميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

٨- عماد محمد رياض أحمد، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم - دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠١٩.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Aboubaker Mirza, Mazrah Malek & Mohamed Ali Abdul – Hamid, “Value Relevance of Earnings and Book Value of Equity: Evidence from Malaysia”, **Global Business Management Review**, Vol. 10, No. 2, 2019
- 2- Andre Moura, Jairaj Gupta, “Mandatory Adoption of IFRS in Latin America A boon or a Bias”, **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, No.1, Vol. 6, 2019.
- 3- Anup Srivastava, “Why Have Measures of Earning Quality Changed Over Time?”, **Journal of Accounting and Economics**, No. 2-3, Vol. 57, 2014.
- 4- Arjan Brouwer, Martin Hoogendoorn & Ewout Naarding, “Will the Changes Proposed to the Conceptual Framework’s Definitions and Recognition Criteria Provide a Better Basis for IASB Standard Setting?”, **Accounting and Business Research**, No. 5, Vol. 45, 2015.
- 5- Audrey Wen-hsin Hsu & Grace Shu-H Sing Wu, “The Fair Value of Investment Property and Stock Price Crash Risk”, **Asia – Pacific Journal of Accounting & Economics**, Vol. 26, No. 1 / 2, 2019.
- 6- Chia-Chun Hsieh, Zhiming Ma, Kivill E. Novoselov, “Accounting Conservatism, Business Strategy, and Ambiguity”, **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 74, 2019.
- 7- Christoph Kuhner & hristoph Pelger, “On the Relationship of Stewardship and Valuation – An Analytical Viewpoint”, **A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol. 51, No. 3, 2015.
- 8- Colin Haslam, Nick Tsitsianis, Razvan Hoinaru, Tord Andersson and George Katechos, “Stress Testing International Financial Reporting Standards (IFRS): Accounting for Stability and the Public Good in Financialized World”, **Accounting Economic and Law**, Vol. 6, No. 2, 2016.
- 9- Dai Fei Yao, Majella Percy, Fang Hu & Jenny D. Stewart, “Fair Value Accounting and Earnings Persistence: Evidence from International Banks”, **Journal of International Accounting Research**, Vol.17, No. 1, 2018.
- 10- Elizabeth A. Gordon, Jannis Bischof, Holger Daske, Paul Munter, Chika Saka, Kimberly J. Smith & Elmar R. Venter, “The IASB’s

- Discussion Paper on the Conceptual Framework for Financial Reporting: A Commentary and Research Review”, **Journal of International Financial Management & Accounting**”, No. 1, Vol. 26, 2015.
- 11- Galina Machinistova, “Entity’s Operations Under the Changes in the Conceptual Framework for Financial Reporting”, **E3S Web of Conferences**, Vol. 210(13033), 2020.
- 12- Gary C. Biddle, Mary L. Z. Ma, Frank M. Song, “Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk”, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 2020, PP. 1–29, Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1621272>
- 13- Hyun A. Hong, Yongtae Kim & Gerald J. Lobo, “Does Financial Reporting Conservatism Mitigate Under Investment?”, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 34, No. 2, 2019.
- 14- International Accounting Standards Board, (IASB), “Conceptual Framework for Financial Reporting”, 2018.
- 15- Joanna Wu & Ivy Zhang, “Mandatory IFRS Adoption and the Role of Accounting Earnings in CEO Turnover”, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 36, No. 1, 2018.
- 16- Jonathan Black, Jeff Zeyun Chen, Marc Cussatt, “The Association between SFAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and Conditional Accounting Conservatism”, **The Accounting Review**, Vol. 93, No. 5, 2018.
- 17- Juniarti, Devi Tirta Raharjo, Regina Monica, “The Accounting Conservatism of the Adoption of IFRS in Indonesia”, **Accounting & Finance Review**, Vol. 3, No. 4, 2018.
- 18- Li Li Eng, Jing Lin, Joao Neiva, “International Financial Reporting Standards Adoption and Information Quality: Evidence from Brazil”, **Journal of International Financial Management and Account**, Vol. 3, No. 5, 2019.
- 19- Michael Daven, Nikole Gyles, Dean Hanlon and Matthew Pinnuck, “Is Financial Reporting Still Useful? – Australian Evidence”, **A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol. 55, No.1, 2019.
- 20- Nadezhda Kvatashidze, “Impact of Changes of the Conceptual Framework for Financial Reporting on the Indicators of the Financial



- Statement”, **International Journal of Economics and Management Engineering**, Vol. 13, No. 9, 2019.
- 21- Ntoug A. T. Lious, Outman Ben Chettah and Eva Masarova, “The Importance of the IFRS in India”, **Corporate Board: Role, Duties & Composition**, Vol. 12, No. 2, 2016.
- 22- Omiros Georgiou, “The Worth of Fair value Accounting: Dissonance between Users and Standards Setters”, **Contemporary Accounting Research**, Vol.35, No.3, 2018.
- 23- Oyebisi Ibidunni & Wisdom Okerea, “Fair Value Accounting and Reliability of Accounting Information of Listed Firms in Nigeria”, **Growing Science Accounting**, Vol. 5, No. 3, 2019.
- 24- Sabri Boubaker, Dimitrios Gounopoulos and Hatem Rjiba, “Annual Report Readability and Stock Liquidity”, **Financial Markets, Institutions and Instruments**, Vol.28, No.2, 2019.
- 25- Skralan Vergauwe & A. Gaeremynck, “Do Measurement – Related Fair Value Disclosures Affect Information Asymmetry?”, **Accounting and Business Research**, Vol. 49, No. 1, 2019.
- 26- Stefano Cascino, Mark Clatworthy, Beatriz Garcia Osma, Joachim Gassen, Shahed Imam and Thomas Jeanjean, “Professional Investors and the Decision Usefulness of Financial Reporting”, **European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG)**, 2016, Available at: https://www.icas.com/technical_resources/professional-investors-and-the-decision-usefulness-of-financial-reporting.
- 27- T. Taylor Joo and Kevin D. Melendrez, “Does the Reliability of Fair Value Measurements Affect the Relation Between Fair Value Adjustments for Unrealized Gains and Losses and Stock Returns?”, **Journal of Accounting and Finance**, Vol. 17, No. 3, 2017.
- 28- Wafaa Salah, Abdallah Abdel – Salam, “The Effects of International Financial Reporting Standards on Financial Reporting Quality”, **Athens Journal of Business and Economics**, Vol. 5, No. 3, 2019.